قياس وتحليل العلاقة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة(١٩٩٦ – ٢٠١٩)

خديجة قادر سمايل [١]

[١] كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل، إقليم كوردستان، عراق

Corresponding author's e-mail: khadeeja.Smael@su.edu.krd

الملخص

يتناول البحث قياس وتحليل العلاقة بين معدلات البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق مستخدمين في ذلك منهجية التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)لاجل قياس او تقدير اثر تلك المتغيرات في معدلات البطالة في الامدين الطويل والقصير،هذا فضلا عن استخدام العديد من الاختبارات القياسية الاخرى لاجل التاكد من صحة النتائج التي تم التوصل اليها،اذ تشير نتائج البحث الى ان كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الامدين الطويل والقصير كان لهما اثراً معنوياً عكسياً (ايجابياً) في معدل البطالة وبفترة ابطائين اذ بلغت قيم معاملاتهما في الامد الطويل(٠,٠٥٥-٪)و(٠,٢٧٦-٪)بينما في الامد القصير كانتا(٠,٠٦٢-٪)و (٠,٠٧٢-٪) على التوالي ،اما بالنسبة لعدد السكان هو الاخر كان له اثراً معنوياً طردياً(سلبياً) وبفترة ابطائين ايضا اذ بلغت قيمة معاملاتها في الامد الطويل (٢,٢٨٩٪) بينما في الامد القصير كانت (٠,٥٠٠٪).اما فيما يتعلق بحد تصحيح الخطأETCt-١ كان معنويا وسالبا حيث بلغ قيمته (٠,٩٨٥-٪) وهذا يؤكد على وجود علاقة سببية توازنية طويلة الامد بين المتغيرات التي تضمنتها البحث.

كلمات المفاتحية: معدل البطالة،الناتج المحلي الاجمالي،معدل التضخم،عدد السكان،التكامل المشترك،نمذج تصحيح الخطاء (VECM).

Abstract

The research deals with measuring and analyzing the relationship between unemployment rates and some of the economic variables in Iraq, using the joint integration methodology and the vector error correction model (VECM) to measure or estimate the effect of those variables on unemployment rates in the long and short term, in addition to using many tests. The other standard to confirm the validity of the results that have been reached, as the results of the research indicate that both the GDP and the inflation rate in the long and short term had a negative (positive) significant effect on the unemployment rate and in a period of two slower times as the values of their transactions in the long term reached (%-0.055) and (%-0.276),while in the short term they were (%-0.062(and (%-0.072)respectively. As for the population, it also had a negative (negative) significant effect and a period of two slowdowns, as well as the value of its transactions, reached the long term (%2.289), while in the short term it was (%0.500). As for the ETCt-1 error correction limit, it was significant and negative, as its value reached (%-0.985), which confirms the existence of a long-term equilibrium causal relationship between the variables included in the research.

گۆڤاری زانکۆی هەڵەبجە:گۆڤارێکی زانستی ئەکادیمیە زانکۆی هەڵەبجە دەری دەکات	
بەرگ	٥ ژمارە ٤ ساڵی(٢٠٢٠)
رێککەوتەکان	رێکەوتی وەرگرتن:٢٠٢٠/٦/١٧ |رێککەوتی پەسەندکردن:٢٠٢٠/١٠/٢٠|رێککەوتی بڵاوکردنەوە:٢٠٢٠/١٢/٣٠
ئیمەیلی توێژەر	khadeeja.Smael@su.edu.krd
مافی چاپ و بڵاوکردنەوە	© ٢٠٢٠ د. خديجة قادر سمايل، گەیشتن بەم توێژینەوەیە کراوەیە لەژێر ڕەزامەندی CCBY-NC_ND 4.0

المقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة احدى اهم المشاكل الاقتصادية التي تتصدى لها معظم بلدان العالم سواء كانت متقدمة ام نامية لذا استحوذت بال الكثير من المفكرين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بصورة ملحة على الساحة الدولية عموماً. فالعراق هو الاخر لم يسلم من هذه الظاهرة لانها تعتبر احدى التحديات التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية ،مما يتطلب منهم ايجاد الحلول المناسبة للحد من تفاقمها لكونها تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد،لذا اننا هنا نسعى في معرفة اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لنمو الاقتصادي، معدلات التضخم وعدد السكان في معدل البطالة في العراق خلال المدة ١٩٩٦-٢٠١٩ لاجل اقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المشكلة.

اهمية البحث: تكمن في محاولة ومعرفة اثر بعض من المتغيرات الاقتصادية في معدلات البطالة في العراق وخاصة في ظل الظروف الذي مر بها البلد خلال مدة البحث من عام ١٩٩٦–٢٠١٩ ،وبالاخص بعد تحرير العراق في عام ٢٠٠٣ ،ولذا سوف نحاول طرح تفسيراً علمياً ومنطقياً لاثر تلك المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وذلك لاجل دعم صانعي القرارات في انتهاج سياسات داعمة لخفض معدلات البطالة.

مشكلة البحث: تتمثل بالتساؤلات الاتية:

-ما هو اثر كل متغير مستقل لوحده في معدلات البطالة ،ومعرفة الاثر هل هو ايجابي ام سلبي عليه واخذه بنظر الاعتبار لاجل تقليص المشكلة.

-هل للمتغيرات المستقلة التي تضمنتها البحث اثر في معدلات البطالة في الامدين القصير والطويل خلال المدة ١٩٩٦-٢٠١٩،وما هو العلاقة السببية فيما بين تلك المتغيرات مع المتغير التابع.

فرضية البحث:

تتمثل بوجود علاقة عكسية (سالبة)بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي في العراق،فضلا عن وجود علاقة طردية(موجبة)بين معدل البطالة وعدد السكان،كما يفترض بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في العراق.واخيرا يفترض فرضية البحث بوجد علاقة تكاملية في الامدين الطويل والقصير بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية المختارة.

هدف البحث:

بيان الاثر الايجابي او السلبي للمتغيرات المستقلة التي تضمنتها النموذج المقدر في معدلات البطالة خلال مدة البحث،هذا فضلا عن التاكد من وجود علاقة سببية توازنية طويلة الامد بين تلك المتغيرات.

منهجية البحث:لاجل الايجابة على تساؤلات مشكلة البحث تم اتباع المنهجيين الوصفي والكمي لتحليل البيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المستقلة المختارة كالناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وعدد السكان ومعدل البطالة في العراق خلال المدة ١٩٩٦ – ٢٠١٩ ،وقد تم الاستعانة ببرنامج (Eviews ١٠) لاجل التحليل الكمي.

حدود البحث:تكمن في كل من:-

-الحدود المكاني للبحث تمثلات بالاقتصادي العراقي.

-الحدود الزماني شملت المدة الممتدة بين ١٩٩٦ – ٢٠١٩ .

هيكلية البحث:تتضمن مبحثين،المبحث الاول يتعلق بالجانب النظري والذي يتمثل بمفهموم البطالة ،اسبابه ،اثاره وانواعه ،فضلاً عن علاقته بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والسكان.اما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم التطرق فيه الى تحليل البيانات ونتائج الاختبارات القياسية،وفي نهاية البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

١-دراسة محمود وعبد الطيف(٢١٠٧) حاول الباحثان من خلال دراستهما تحليل العلاقة بين كلاً من (معدل التضخم ، النمو الاقتصادي ، معدل نمو السكان،الانفاق الاستثماري الحكومي والاستثمار المحلي)ومعدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ معتمدين في التحليل على نموذج الانحدار الخطي البسيط ،وقد بلغت قيم المعاملات المقدرة للمتغيرات(٠,١٤٤)،(٠,٧٩٩)،(٠,٠٥٦)و (٠,٠٧٥) على التوالي،بينما معدل التضخم لم يكون له علاقة بمعدل البطالة في العراق لان قيمة معلمته كانت موجبة وبلغت(٠,١٦٢) [محمود وعبداللطيف:.٢٨٩-٢٠١٧:٢٦٩].

٢-دراسة صالح ونايف(٢٠٢٠) حاول الباحثان بيان اثر تغير كل من الناتج المحلي الاجمالي ،الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في معدل البطالة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ معتمدين على طريقة المربعات الصغرى OLS في تقدير، وقد بلغت قيم المعاملات المقدرة للمتغيرات (٠,٩٨٦)،(٠,٢٢٩)و(٠,٠٦٠-)على التوالي[صالح ونايف:.٦١-٢٠٢٠:٥٣].

رغم وجود قواسم مشتركة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الا ان ما يميزها، المنهجية المستخدمة في قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبيان اثر كل واحد منها في معدلات البطالة في الامدين الطويل والقصير،هذا فضلا عن التاكد من وجود علاقة سببية توازنية طويلة الامد بين تلك المتغيرات،والتي لم يتطرق اليها الدراسات السابقة.

المبحث الاول:البطالة وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

اولا:مفهوم البطالة

شغلت البطالة حيزاً كبيراً في التحليلات الاقتصادية لانها تتعلق بمسألة راس المال البشري والذي يعتبر نواة عملية التنمية الاقتصادية،هذا فضلاً عن المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنجم من استمرار تزايد عدد العاطلين عن العمل في البلد.اذ توجود العديد من التعاريف للبطالة فمنهم من يعرفه بانة التعطل الجبري او الاختياري في بعض الاحيان لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما على رغم من قدرة القوة العاملة،ورغبتها في العمل والانتاج [الوزني والرفاعي:.٢٠٠٦:١٦٢]،بينماعرفه منظمة العمل الدولي IOL بانه كل شخص عاطل عن العمل الذي يكون فوق سن معين(١٥ سنة فاكثر)بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد ولكنه لايجده[زكي:.١٩٩٨:٣٤].اما القريشي يعرف البطالة بانها يعني وجود اشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه [*القريش :.٢٠٠٧:١٨٣].كما يعرف البطالة بانه عدد الاشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم انهم يبحثون عن العمل بشكل جدي[احمد:.٢٠٠٤:٢٠٥]. في حين من يعرفه بانها الحالة التي لايستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداماً كاملاً اذ يكون الناتج الفعلي اقل من الناتج المحتمل للمجتمع مما يؤثر ذلك سلباً على مستوى الرفاهية للافراد[نجا:.٢٠٠٥:١٤٢].

اذاً من التعريفات السابقة يتضح بان البطالة عبارة عن توقف جزء من الراس المال البشري في المجتمع أجبارياً او اختيارياً،او لعدم ملائمة المؤهلات والخبرات العلمية الموجودة مع ماهو مطلوب في سوق العمل.

ثانيا: اسباب البطالة واثارها لاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النامية ومن ضمنها العراق

اهم الاسباب التي تكمن وراء تفشي مشكلة البطالة هي [العريبي:.٢٠١٧:١٧]:-

١-ان اغلب البلدان النامية تعاني من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة لضعف طاقاتها الانتاجية من جهة،وزيادة الضغوط التضخمية الناتجة من سؤ سياساتها النقدية والمالية من جهة اخرى .

٢-ارتفاع معدلات النمو السكاني يصاحبه زيادة نمو في القوى العاملة،فاذا لم يقابل تلك الزيادة خلق فرص عمل جديدة سيؤدي الى تفشي ظاهرة البطالة.

٣-ان البلدان النامية تعاني من عدم امكانية القطاع العام من استعاب كل القوى العاملة الجديدة الداخله في سوق العمل من جهة،وضعف قطاعها الخاص من جهة اخرى،وكذلك قلة مكاتب العمل فيها.

٤-ان انتاجية العامل تكون منخفضة بحيث يصل الى الصفر وفي بعض الاحيان قد يكون سالباً.

٥-ان اغلب القوى العاملة في البلدان النامية يكونون غير مؤهلين وفقاً لمتطلبات العمل وذلك لان سوق العمل حالياً يشهد ما يعرف بالثورة التكنولوجية العالمية مما يجعلهم غير قادرين على منافسة العمالة الاجنبية.

اما بالنسبة للاثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة هي[عبد الخضر واخرون:.٦٧-٢٠١٠:٦٥]:-

١-انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الفعلي عن الناتج المحتمل بمقدارا ما يمكن ان ينتج عنه تعطيل جزء من القوى العاملة،وبالتالي فان حجم السلع والخدمات المعروضة سيكون اقل في حالة وجود البطالة ،وهذا يعني بان الانتاج الكلي يكون اقل من مستوى الاستخدام الكامل.

٢-تعطل جزء من الراس المال المادي وخطوط الانتاج الذي كان يعمل فيها جزء من راس المال البشري والذي تسبب في زيادة عدد العاطلين عن العمل من جهة،والاستخدام غير الكفوء للموارد من جهة اخرى فكلها يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

٣-زيادة نفقات الدولة من خلال تقديم الاعانات المتنوعة للعاطلين عن العمل،فكان من الممكن توجيه تلك النفقات الى مجالات اخرى يساعد على استغلال الموارد البشرية المتاحة فيه.

٤-ان للبطالة اثر سلبي على القوى العاملة المتعلمة فالانفاق الذي تم على التعليم يصبح انفاقا غير مجديداً اثناء التعطيل عن العمل وهذا يعتبر خسارة الانفاق على التعليم.

٥- ان البطالة تتسبب في زيادة معدلات الفقر من جهة،وزيادة هجرة العقول لخارج البلد وعدم الاستفادة منها من جهة اخرى.

٦- تشكل البطالة عاملاً قوياً لدفع الفرد نحو الانحراف وارتكاب الجرائم على أختلاف أنواعها مثل الإرهاب والمخدرات وغيرها من الجرائم الأخرى لغرض الحصول على المال الكافي .

ثالثا:انواع البطالة

١-البطالة الصريحة:يعتبر من اكثر انواع البطالة شيوعاً والذي يعني وجود اشخاص راغبين وقادرين على العمل وفقا لشروط العمل والاجر السائد ولكنهم لايجدون عملاً [عرب:.١٩٩٤:٨٨].

٢-البطالة الاحتكاكية:ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة قيام بعض الاشخاص بترك وظائفهم الحالية والبحث عن وظائف اخرى يكون اكثر ملائمة لخبراتهم ومؤهلاتهم العملية.

٣-البطالة الهيكلية:تحدث بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والذي يتسبب في تعطيل جزء من القوى العاملة وذلك نتيجة لعدم توافق مؤهلاتهم العلمية والخبرات العملية مع الوسائل التكنولوجية الحديثة [زكي :.٢٨-١٩٩٨:٢٥].

٤-البطالة الدورية:تكون ناتجة عن الدورات الاقتصادية كفترات الرواج مثلا تزداد الاستخدام الكامل للموارد وبضمنها الطلب على العمل،والعكس صحيح في فترات الكساد الاقتصادي [خلف:. ٢٠٠٧:٣٣٥].

٥-البطالة الموسمية: تظهر هذه النوع من البطالة في الانشطة الاقتصادية التي تتصف بموسمية انتاجها كالقطاع الزراعي ،السياحي والصيد ...الخ ،حيث يزادا الطلب على الايدي العاملة في مواسم انتاجها بينما يقل الطلب عليهم في فترات زمنية تقع خارج مواسم انتاجها [نجا:. ٢٠٠٥:٢].

٦-البطالة المقنعة:هذه النوع من البطالة ناتج عن الالتحاق بعض الافراد باعمال معينة ويتقاضون اجوراً مقابلها ولكن اسهامهم في انتاجية العمل يكون صفراً او سالباً،وتوجد هذا النوع من البطالة بكثرة في البلدان النامية[ابو السعود:. ٢٠٠٤:٢٢٢].

ثالثا:علاقة البطالة بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والسكان

١-علاقة البطالة بالناتج المحلي الاجمالي(النمو الاقتصادي):يعتبر الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً لنمو الاقتصادي لأي بلدً ما ،فيعرف النمو الاقتصادية بانه عبارة عن زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في البلد خلال فترة زمنية معينة، اوالذي يعكس التغيرات الكمية لطاقاتها الانتاجية ومدى امكانية استغلالها لتلك الطاقات،اي بمعنى اخر كلما ازدادت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية يقابلها زيادة في

الدخل الوقومي[عبدالرحمن وعريقات:. 373:1999]. فهناك علاقة وثيقة بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة، فاغلب الاقتصاديون يؤكدون على وجود علاقة عكسية مابين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة وذلك وفقاً لما جاء به قانون Okun والذي ينسب الى الباحث الاقتصادي الامريكي Arthur Okun حيث قام باجراء دراسة في عام 1962 على الاقتصاد الامريكي واثبته من خلاله دراسته تلك العلاقة الذي يؤكد على ان الزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة(3%) سيقابلها انخفاض في البطالة بنسبة(1%)والعكس صحيح[شهيناز والبشير :. 123-122:2016].

-2علاقة البطالة بالتضخم:ان اول من اشار الى وجود العلاقة بين البطالة والتضخم هو المفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي Irving Fischer في عام 1926 والذي اكد بان زيادة عرض كتلة النقدية والعجز المتراكم لا يساعدان في تغير التشغيل والناتج الحقيقي بل يبقيهما ثابتين دون تغير وهذا يتسبب في زيادة معدلات التضخم [معروف :.214:2005]. اما فيليبس Phillips فقد اكد في من خلال الدراسه الذي اجراه على الاقتصاد البريطاني في عام 1958 بوجود علاقة عكسية مابين معدلات البطالة والتضخم، حيث تبين من نتائج دراسته بان التغير في الاجور النقدية تكون مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة والعكس صحيح.ولكن في اواخر الستينيات وعقد السبعينيات تعرض الفكرة الذي جاء به Phillips للانتقاد من قبل فريدمان Friedman وذلك بسبب عجزها في تفسير حالة الركود التضخمي في تلك الحقبة وذلك لان فيليبس اخذ بنظر الاعتبار الافتراض الكينزي والذي يؤكد على ان التغيرات المتوقعة للاجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة للاجور الحقيقة ،ولذا اقترح Friedman الاخذ بنظر الاعتبار الاجور الاسمية ولكن مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الاسعار اي التوقعات التضخمية [زكي:.361:1999-369].

-3علاقة البطالة بالسكان:ان معظم البلدان النامية تعاني من مشكلة الانفجار السكاني نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات فيها مما يتسبب ذلك في احداث اختلال في التركيب العمري لسكان،فنسبة السكان النشطين اقتصاديا والذي يتراوح اعمارهم مابين(15-65 سنة) هم اقل من نسبة السكان مادون سن العمل او اكبر منه والذين يعتبرون عبئاً الإعالة للعاملين في تلك البلدان،فزيادة عدد السكان يقابلها زيادة الضغوط على الموارد المتاحة وانخفاض انتاجية العامل ومستوى الدخل وتفشي ظاهرة البطالة لديهم[**القريشي:.35 :2007].

المبحث الثاني:تحليل البيانات ونتائج الاختبار القياسي

يعتمد تحديد المتغيرات الاقتصادية لاي دراسة على النظريات الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة.فهنا تم الاشارة الى واقع ظاهرة البطالة في العراق من خلال قياس وتحليل العلاقة فيما بينها وبين كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وعدد السكان ومن ثم بيان العلاقة السببية بين تلك المتغيرات في الامدين الطويل والقصير، معتمدين في ذلك على البيانات السلاسل الزمنية التي تم اخذها من مصادر متنوعة كالتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي والنشرات الاحصائية لوزارة التخطيط للجهاز المركزي الاحصائي العراقي والبنك الدولي فضلاً عن الموقع الالكترونية[http://cosit.gov.iq/AAS2016/ population/ population (4).htm].

اولا:عرض وتحليل البيانات:

-1اتجاه تطور البطالة في العراق

الجدول(1): العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية

الاعمدة	١		٢		٣		٤	
السنوات	معدل البطالة (U)	معدل نمو ستوي %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابة مليون دينار(GDP)	معدل نمو ستوي %	معدل التضخم (INF)	معدل نمو ستوي %	عدد السكان مليون نسمة (POP)	معدل نمو ستوي %
1996	١٨,٦٠	0.00	١١٠١٤٦٠٠	0.00	-15.40	0.00	٢١١٢٤٠٠	0.00
1997	١٧,٨٠	-4.30	٢٠٧٨٦٥٠٠	88.72	٢٣,٠٠	-249.35	٢٢٠٤٦٠٠	4.36
1998	١٨,٠٠	1.12	٢٠٥٥٠٦٠٠	-1.13	١٤,٨٠	-35.65	٢٢٧٠٢٠٠	2.98
1999	١٧,٧٠	-1.67	٣٦٧٣٥٧٠٠	78.76	١٢,٦٠	-14.86	٢٣٣٨٢٠٠	3.00
2000	١٦,٩٠	-4.52	٤٢٠٠٠٠٠٠	14.33	٥,٠٠	-60.32	٢٤٠٨٦٠٠	3.01
2001	١٦,٧٠	-1.18	٤٧٩٥١٠٠٠	14.17	١٦,٤٠	228.00	٢٤٨١٣٠٠	3.02
2002	١٦,٦٠	-0.60	٤١٠٢٢٩٠٠	-14.45	١٩,٣٠	17.68	٢٥٥٦٥٠٠	3.03
2003	٢٨,١٠	69.28	٢٦٩٩٠٢٠٠	-34.21	٣٣,٦٠	74.09	٢٦٣٤٠٠٠	3.03
2004	٢٦,٨٠	-4.63	٤٨٧٦٨٠٠٠	80.69	٢٧,٠٠	-19.64	٢٧١٣٩٠٠	3.03
2005	١٨,٠٠	-32.84	٥١٠٧٩٥٨٠	4.74	٣٧,٠٠	37.04	٢٧٩٦٣٠٠	3.04
2006	١٧,٥٠	-2.78	٥١٦٠٠٠٦٦	1.02	٥٣,٢٠	43.78	٢٨٨١٠٠٠	3.03
2007	١٦,٩٠	-3.43	٤٨٠٠٠٠١٠	-6.98	٣٠,٨٠	-42.11	٢٩٦٨٢٠٠	3.03
2008	١٥,٣٠	-9.47	٥٣٢٠٠٠٢٠	10.83	١٣,٠٠	-57.79	٣١٨٩٥٠٠	7.46
2009	١٥,٢٠	-0.65	٥٦٠٠٠٥٠	5.26	٧,١٠	-45.38	٣١٦٦٤٤٧	-0.72
2010	١٥,٢٠	0.00	٦٠٠٠٠٦٠	7.14	٦,١٠	-14.08	٣٢٤٩٠٠٠	2.61
2011	١٥,٢٠	0.00	٦٢٠٠٠٩٠	3.33	٦,٥٠	6.56	٣٣٣٣٨٠٠	2.61
2012	١٥,٣٠	0.66	٧٠٢٠٠١٣٠	13.23	٦,١٠	-6.15	٣٤٢٠٧٢٥	2.61
2013	١٥,١٠	-1.31	١٧٤٩٩٠٢٠	-75.07	٢,٤٠	-60.66	٣٥٠٩٥٧٧	2.60
2014	١٥,٠٠	-0.66	١٧٨٩٥١٤١	2.26	١,٦٠	-33.33	٣٦٠٠٤٥٥	2.59
2015	١٥,١٠	0.67	١٨٣٦١٦٢٥	2.61	١,٧٠	6.25	٣٥٢١٢٦٠	-2.20
2016	١٤,٨٠	-1.99	٢٠٨٩٣٢١١	13.79	٠,١٠	-94.12	٣٦١٦٩١٢	2.72
2017	١٣,٠٢	-12.03	٢٠٥١٣٠٠٧	-1.82	٠,٢٠	100.00	٣٧١٣٩٥٢	2.68
2018	١٢,٨٦	-1.21	٢٠٢٧٧٦٢٧	-1.15	٠,٤٠	100.00	٣٨١٢٤١٨	2.65
2019	١٢,٨٢	-0.31	٢١١٧٨٩٨٠	4.45	٠,٧٠	75.00	٣٩١٢٧٩٠	2.63

المصدر :تم اخذ البيانات وفقا للاعمدة من:

-(1) جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء ،النشرات الاحصائية لسنوات 1996-2017،بينما بيانات سنتي 2018 و2019 تم اخذهما من البنك الدولي(https://data.albankaldawli.org/ind icator/SL.UEM.TOTL.ZS).

-(2)جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء ،النشرات الاحصائية لسنوات 1996-2002.بينما بيانات سنوات 2003 - 2019 تم اخذها (التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات من 2003 - 2015)و(جمهورية العراق

وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة 2016 وسنة 2019).

-(3) جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ،التقديرات السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي للسنوات 2002-1996. بينما بيانات سنوات 2003 - 2019 تم اخذها من التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات من 2001 - 2019 .

-(4) تم اخذ البيانات من سنة 1996-2019 من جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء الموقع الالكتروني(http://cosit. gov.iq/AAS13/population/pop(2).htm)و التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات 2016- 2019.

يتضح من الجدول(1) بان معدلات البطالة في العراق كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلد خلال مدة البحث 1996- 2019 ، اذ يتبين في المدة التي سبقت عام 2003 كانت في اعلى مستوى لها في عام 1996 حيث بلغت نسبة(18.6%)و يرجع السبب وراء ذلك الى اثر حرب الخليج الثاني الذي خاضه العراق امام الكويت في عام 1990 التي تسببت في فرض العقوبات الاقتصادية عليه من قبل الامم المتحدة والذي نتج عنه توقف الصادرات النفطية العراقية الى جانب تدهور البنية التحتية والفوقية وتوقفت العديد من المعامل والمنشآت الصناعية والانتاجية والخدمية مما نتج عنه تسريح العديد من الايدي العاملة وبالتالي ازداد عدد العاطلين عن العمل من جهة وانخفاض الرواتب والاجور وتدني المستوى المعيشي للافراد من جهة اخرى،ولكن في الكانون الاول من نفس العام تم صدور برنامج النفط مقابل الغذاء وفقاً لقرار(686)الصادر من الامم المتحدة والذي سمح للعراق بتصدير جزء محدد من النفط مقابل شراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد اعادة بناء جزء من مرافقها الخدمية بالاضافة الى صدور البطاقة التموينة للافراد فكل هذه العوامل وغيرها ساعدت في تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة خلال المدة 2002-1997 وكما هو مبين في الجدول ،وان هذا القرار كان يتم تمديده كل(6) اشهر واستمرت لغاية بدايات عام2003 [عبد الخضر واخرون:.2010:76-78].

اما بعد 9 نسيان من عام 2003 فقط تغيرت المعالم السياسية والاقتصادية بالكامل نتيجة لدخول قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية للعراق ومن ثم ورفع الحضر الاقتصادي التي كانت مفروضه عليه منذ عام 1990.اذ يلاحظ من الجدول (1) بان معدل البطالة ونسبة نموها بلغت اعلى مستوى لها في عام 2003 اذ بلغت (28.1%) وبمعدل نمو سنوي(28%-69) ومن ثم تلها عام 2004 ويرجع السبب وراء كل ذلك الى تدهور الوضع الامني والاقتصادي وكذلك صدور قرار الحكم المدني انا ذاك بانحلال وتسريح كل من المؤسسات الامنية و وزارتي الدفاع والاعلام العراقي كانوا سببا في تلك الزيادة،ولكن بعد هذين العامين يلاحظ من الجدول بان معدلات البطالة قد بداء بالانخفاض خلال المدة الممتدة مابين 2019-2005 اذ ان ادنى مستوى لها كانت في عام 2019 حيث بلغ(12.8%)مقابل معدل نمو(-0.31 %) ويرجع الفضل في ذلك الى تحسن نسبي في المستوى الاقتصاد وفتح ابواب التعين في القطاع العام الا ان مشكلة البطالة بقية مستمرة ولحد الان ولم يتم معالجته رغم امتلاك البلد امكانيات مادية وطبيعية ضخمة ويعود السبب الى عدم استغلال تلك الامكانيات بصورة صحيحة في المجالات التنموية الذي يساعد على خفض معدلات البطالة وتحسن المستوى الاقتصاد والاجتماعي في البلد من قبل الحكومات المتتالية التي تشكلت وراء بعضها بعد عام 2003 وذلك لان تلك الحكومات تميزت بضعف ادائها في ادارة تلك الامكانيات المالية،فضلا عن انتشار الفساد المالي والاداري وتفشي ظاهرة البطالة المقنعة بدرجة كبيرة في المؤسسات الحكومية وزيادة الفجوة مابين الاغنياء والفقراء وتدهور الوضع الامني بشكل ملحوظ في العديد من المحافظات والذي اثر سلبا على القطاعات الاقتصادية وكذلك صار عائقا امام عمليات الاستثمار واعادة الاعمار والبناء لعديد من المناطق بالاضافة الى زيادة هجرة المواطنين بسبب مخاوفهم على ارواحهم،هذا فضلا عن تعرض البلد في عام 2014 لهجوم تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) الذي سيطرة على العديد من المحافظات العراقية ،فكل هذه العوامل المجتمعه وغيرها اثر بشكل سلبي في معدلات البطالة[البديري:.2015:750-752].

-2علاقة بطالة بمتغيرات البحث:

أ/ علاقة بطالة بالناتج المحلي الاجمالي// يتبين من الجدول(1)ان ادنى مستوى للناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 1996 حيث بلغت

(110146) مليون دينار وذلك بسبب اثار حرب الخليج الثاني بالاضافة الى فرض الحضر الاقتصادي الدولي على العراق والتي نجمت عنه توقف الصادرات النفطية وانخفاض الايرادات الحكومية،ولكن بعد صدور برنامج النفط مقابل الغذاء في اواخر نفس العام صار بمقدور العراق تصدير مقدار محدد من النفط لتغطية الاحتياجات الضرورية.بينما اعلى مستوى لناتج المحلي الاجمالي كان في عام 2012 حيث بلغت(70200130)مليون دينار ويعود الفضل في ذلك الى جملة من العوامل منها ارتفاع كلا من معدل سعر برميل النفط الخام من(104.9) دولار للبرميل الى(109.8)دولار للبرميل وكمية الانتاج من(970.1) الى(1076.9)مليون برميل خلال عامي 2011 و2012 على التوالي،هذا فضلا عن التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الانشطة الاقتصادية لاسيما الانشطة الاخرى كنشاط البناء والتشييد ونشاط البنوك والتأمين وغيرهم[تقرير البنك المركزي العراقي:.-10-9:2012]. ولكن الاعوام التي تلت عام 2012 فقد انخفضت الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط من جهة، والتحديات السياسية واالاقتصادية التي شهدتها البلد في عام 2014 على كل من المستوى المحلي والاقليمي والعالمي والمتمثلة بالوضع السياسي غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية (داعش)التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية من جهة اخرى[تقرير البنك المركزي العراقي:. -14:2019].

ب/ علاقة بطالة بالتضخم//يتبين من الجدول(1) ان ادنى معدل للتضخم كان في عام 1996 اذ بلغت(-15.40)ويعود الفضل في ذلك الى تطبيق نظام البطاقة التموينية التي جاءت نتيجة لبرنامج النفط مقابل الغذاء فالبطاقة التموينية وفر العديد من بنود المواد الغذائية للمواطن العراقي،وكذلك ساعدت الحكومة العراقية باجراء اصلاحات اقتصادية كتشجيع القطاع الخاص بأنخراطه اكثر في الانشطة الاقتصادية كالتجارية والخدمية والزراعية واتباع نظام الترشيد والتقيد لسياسيتها المالية والنقدية.بينما اعلى معدل تضخمي سجلت خلال مدة الدراسة كانت في عام 2005 مقابل نسبة معدل نمو(44.03%) ويرجع السبب وراء ذلك الى تدهور الوضع الامني التي تسببت في احداث مشكلة ازمة الوقود بحيث شلت حركة تنقل السلع والبضائع مابين المحافظات وعبرى الحدود هذا من جهة ،ومن جهة اخرى تميزت سعر صرف الدينار العراقي بعد عام 2003 ولغاية 2005 بعدم استقرارها لان السلطة النقدية قامت باتباع سياسة انكماشية لاسعار الفائدة والذي اثر سلبا على الادخار من قبل الافراد،هذا بالاضافة الى قيام الحكومة بتمويل عجز ميزانيته العامة عن طريق الاقتراض من البنوك مما تسبب ذلك في زيادة المعروض النقدي لدينار العراقي وانخفاض سعرها امام العملات الاجنبية الاخرى[تقرير البنك المركزي العراقي:.12:2005]،ويلاحظ من الجدول انخفاض مستمر في معدلات التضخم والبطالة بعد عام 2005 ولنهاية مدة الدراسة ويرجع الفضل في ذلك الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركز ،الان ان معدلات البطالة ظلت مرتفعة[تقرير البنك المركزي العراقي:.2-4:2007].

ج/ علاقة بطالة بعدد السكان//ان زيادة معدلات النمو السكاني يقابلها زيادة في عدد السكان النشطين اقتصاديا وهذا يترتب عنه زيادة في عرض العمل .فالعراق كغيرها من البلدان النامية يتصف بمعدل نمو سكاني مرتفع وكما هو مبين في الجدول(1) اذ يلاحظ بان عدد السكان بلغت(21124000) مليون نسمة في عام 1996 وقد ازداد هذا العدد بشكل مستمر ليصل في عام 2019 الى(39127900) مليون نسمة مقابل نسبة معدل نمو سنوي بلغت(2.63%)الا ان هذه الزيادة لم يقابل طلباً عليها من قبل آرباب العمل مما ادى ذلك الى زيادة ضخ قوى عاملة جديدة في سوق العمل وتفشي ظاهرة البطالة. والشئ الملاحظ من الجدول بان معدل النمو السنوي السكاني كانتا سالبتيين في عامي 2009 و 2015 حيث بلغتا(0.72-) و(2.20-) على التوالي ،فبالنسبة لعام 2009 يعود السبب وراء ذلك الى زيادة وتيرة العنف والصراعات الداخلية الناتجة عن تفشي افكارالعنصرية والطائفية فيما بين السكان والذي تسبب في ارتفاع معدلات الهجرة السكانية على مستوى الداخلي والخارجي في البلد،بينما في عام 2015 يعزى السبب الى هجوم تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) على العراق في عام 2014 وسيطرتها على مناطق شاسعة منها ،فكل تلك العوامل وغيرها تسبب في انخفاض نسبة الخصوبة نسبيا.رغم الاثار الايجابية لنمو السكان باعتبارها تزود الاقتصاد الوطني بقوة إنتاجية متجددة تسهم في النمو الاقتصادي هذا من جهة،و انها تساعد في خلق طلباً إضافيا على المنتجات والخدمات وكذلك زيادة في الطلب على قوة العمل من جهة اخرى،الا ان العراق لم يستغل تلك الزيادة السكانية بالصورة الصحيحة وذلك لعدم قدرة جهازها الانتاجي من استيعاب تلك الزيادة وذلك نتيجة لعدم مرونتها وتخلفها مما تسبب ذلك في تفاقم مشكلة البطالة اكثر[تقرير البنك المركزي العراقي:. -14:2019]و[جبيل و علوش:.408:2014].

ثانيا:صياغة النموذج وعرض النتائج ومناقشتها

هنا يتم صياغة النموذج القياسي الذي يتم من خلاله قياس اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع،فضلا عن استخدام اختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ومنهجية متجه تصحيح الخطأ(VECM)لتقدير الدالة ومن ثم التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر وفقا للاختبارات التشخيصية لمعرفة مدى ملائمة ومصداقية وصلاحية النموذج المقدر.

-1صياغة النموذج القياسي وتقديرها// تم تحديد النموذج القياسي والمتغيرات الذي يتضمنها الدراسة الحالية وفقا للمعايير النظرية والدراسات السابقة والمعايير الاحصائية والقياسية المعروفة.فقد تم استخدام الصيغة الخطية في تقدير الدالة وذلك لاجل بيان اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع [صافي :.114:2015]،اذا تم تقدير دالة معدل البطالة وفقاً لصيغة الرياضية التالية:

$$Un=b\,0 + b\,1\,GDP+b\,2\,INF+b\,3\,POP+\varepsilon\,t$$

حيث ان:

-Un يمثل معدل البطالة وهو المتغير التابع.

بينما المتغيرات المستقلة تتمثل ب:

-GDP الناتج المحلي الاجمالي بمليون دينار وبالاسعار الثابتة.

-INF معدل التضخم.

-POP عدد السكان مليون نسمة.

- ε_tهو المتغير العشوائي(حد الخطأ) الذي يفسر اثر بعض المتغيرات الاخرى على معدل البطالة كالعوامل السياسية والامنية و الديموغرافية او النفسية للافراد وغيرها .

- (b0) هو الحد الثابت والذي في اغلب الدراسات الاقتصادية لا يتم تفسيره، اما كلا من (b1,b2,b3)هم قيم المعاملات المقدرة في النموذج القياسي المقترح.

بعد تقدير دالة معدل البطالة وفقا المعادلة رقم(1)وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تم التوصل الى نتائج الملحق(1) والذي يبين عدم معنوية المتغيرات وفقا لمنطق النظرية الاقتصادي وفرضيات البحث والنموذج المقدر يعاني ايضا من المشاكل الاقتصاد القياسي،مما تتطلب الامر معالجتها من خلال التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM) ولكن بعد اجراء اختبار جذر الوحدة.

-2اختبار جذر الوحدة Unit Root Tests // الهدف من هذا الاختبار هو التاكد من استقرارية المتغيرات المستخدمة في البحث وتحديد درجة تكاملها.فهناك العديد من الطرق لاجراء اختبار جذر الوحدة، الا اننا هنا سوف نستخدم الاختبار الاكثر شيوعا وهو اختبار ديكي فولر الموسع(The Augmented Dickey-Fullller) والذي ياخذ الصيغة الاتية[Dickey and Fuller: 1981 : 1057-1072.]:

$$\Delta X\,t=\alpha 0+\delta X\,t-1 +\sum \beta \Delta X\,t-1 \;+et\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث ان : Δ تمثل الفروق الاولى للمتغير X_t ، X_t تمثل المتغير المراد اختباره، a_0 حد ثابت ، δ معلمة الاختبار ، e_t حد الخطأ.

بعد تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفقا للمعادلة رقم(2)تم التوصل الى النتائج الجدول(2):

الجدول(2):نتائج اختبار ديكي فولر الموسع(ADF)

المتغيرات	المستوى(Level)			الفرق الاول(First difference)			القيمة الاحتمالية الحرجة Prob
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
$Un_{Varn(1)}$	-1.278	-2.203	-0.733	-6.311	-6.124	-6.494	0.0000
$GDP_{Varn(1)}$	-1.856	-2.072	-0.582	-5.076	-4.964	-5.210	0.0000
$INF_{Varn(1)}$	-1.405	-2.044	-1.127	-4.748	-4.578	-4.896	0.0000
$POP_{Varn(1)}$	-0.300	-1.942	0.090	-5.613	-5.456	-5.766	0.0000
القيمة الحرجة عند مستوى 1%	-3.788	-4.468	-2.680	-3.809	-4.498	-2.686	
القيمة الحرجة عند مستوى 5%	-3.012	-3.645	-1.958	-3.021	-3.658	-1.959	
القيمة الحرجة عند مستوى 10%	-2.646	-3.261	-1.608	-2.650	-3.269	-1.607	

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10) .

يتبين في الجدول(2)بان جميع المتغيرات الاقتصادية(Un,GDP,INF,POP) الذي تضمنته البحث غير معنوين عند المستوى(0)1(level) اي بمعنى قبول فرضية العدم الذي يؤكد على عدم استقرارية المتغيرات .ولكن بعد اخذ الفرق الاول(1)1(First difference) لجميع المتغيرات اصبحو معنوين عند مستوى دلالة (1%)وان القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob) لهم اقل من القيمة المحددة المحسوبة(1%)مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الذي يؤكد على استقرارية جميع المتغيرات ،وبذلك تكون النموذج القياسي متكاملة من الدرجة الاولى.

3-اختبار التكامل المشترك Cointegration //يعتبر من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة،ولذا تم هنا اجراء هذا الاختبار وفقا لمنهجية جوهانسن-جيسلس (Johansen – Juselius Test)والذي يشترط بان تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة

الاولى(1)1 او تكون ساكنة في المستوياته (0)1،هذا فضلا عن اشتراطه جود علاقة واحدة على الاقل بين احدى المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،وذلك لاجل تقدير النموذج [الرشيد ومحمود:.2010:35-36].

بعد التاكد من استقرارية المتغيرات الاقتصادية(Un,GDP,INF,POP)التي تضمنتها البحث عند الفرق الاول(1)1،يجب تحديد عدد فترات الابطاء (Vector Auto Regression – VAR) وذلك بالاعتماد على المعايير (Quinn Hannan-، Schwarz-SC، Akaike-AIC HQ). ياخذ نموذج VAR الصيغة الرياضية الاتية [العبدلي:.2007:24]:

$$X_t = \prod_1 X_{t-1} + \prod_2 X_{t-2} + \cdots\cdots + \prod_P X_{t-P} + u_t \cdots\cdots\cdots (3)$$

حيث ان: X_t عبارة عن رتبة(n×1) من المتغيرات المتكاملة من الدرجة الاولى ∏_1 الى ∏_p عبارة عن مصفوفة(m×m) من الميول(المعاملات)،وبطرح طرفي المعادلة (4) من $(X_{t-1} = \Delta)$ نحصل على:

$$\Delta X_t = \Gamma_1 \Delta X_{t-1} + \Gamma_1 \Delta X_{t-2} + \cdots + \Gamma_{p-1} \Delta X_{t-P+1} - \prod X_{t-P} + u_t \cdots\cdots (4)$$

حيث ان: Γ=-1∏ و 1 مصفوفة الوحدة، كما يعرف ∏ بانها يتالفة من مصفوفتين a و β حيث a تمثل معدل تصحيح الخطاء و β تمثل المعاملات طويلة الامد للمتغيرات المتكاملة وتمثل رتبة المصفوفة ∏ عدد متجهات التكامل المشترك r التي تحدد من خلال تطبيق الاختبارين اللذين اقترحهما جوهانسن وهما:

أ/ اختبار الاثر The Trace Test : يتم من خلاله اختبار فرض العدم الذي يؤكد بان عدد متجهات او معادلات التكامل المشترك بين المتغيرات يساوي رتبة المصفوفة r ،مقابل الفرض البديل بان عددها اكبر من r ،اي بمعنى اخر الفرض العدم يؤكد بان عدد المتجهات هو صفر ،بينما الفرض البديل يؤكد بان عدد متجهات اكبر او يساوي واحد،ويتم احتساب اختبار الاثر وفقا للمعادلة الاتية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i-r+1}^{n} \ln (1 - \lambda_i) \cdots\cdots \cdots (5)$$

حيث: T تمثل حجم العينة و λ اكبر عدد ممكن من العلاقات.

ب/ اختبار الامكانية العظمى Maximum Eigenvalue Test : هنا يؤكد فرض العدم بان عدد متجهات التكامل تساوي(r) ،بينما الفرض البديل تؤكد بانها تساوي (r+1) ، اي بمعنى اخر الفرض العدم يؤكد بان عدد المتجهات تساوي صفر،بينما الفرض البديل يؤكد بان عدد متجهات تساوي واحد،ويتم احتساب اختبار الامكانية العظمى وفقا للمعادلة الاتية:

$$\lambda_{max} = -T(1 - \lambda_{r+1}) \quad \cdots\cdots \cdots (6)$$

لاجل تحديد درجة الابطاء المثلى تم الاعتماد على المعادلة رقم(3)في ذلك،حيث تم التوصل الى نتائج جدول(3) والذي يتضح من خلاله بان مدة الابطاء للمتغيرات الاقتصادية(Un ,GDP ,INF ,POP) هي اثنتان لان كل من المعايير (Hannan- ، Schwarz-SC ، Akaike-AIC Quinn-HQ) لديها اقل قيمة، والان سوف نقوم باجراء اختبار جوهانسن-جيسلس على اساس فترة ابطاء اثنين.

الجدول(3):معايير اختبار فترات الابطاء(VAR) للمتغيرات الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-853.7433	NA	8.61e+28	77.97667	78.17504	78.02340
1	-784.9768	106.2756	7.34e+26	73.17971	74.17157	73.41336
2	-759.7194	29.84959*	3.75e+26*	72.33813*	74.12347*	72.75870*

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10).

تبين الجدول(4)نتائج اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية جوهانسن-جيسلس وبالاعتماد على المعادلتين (5)و(6).

الجدول(4): اختباري الاثر و الامكانية العظمى وفق منهجية جوهانس للمتغيرات الدارسة

اختبار الاثر The Trace Test			
عدد متجهات (معادلات)التكامل المشترك مفترض	القيمة المحسوبة Trace	القمية الحرجة عند مستوى 0%	مستوى دلالة الاختبار Prob
None *	87.62987	63.87610	0.0002
At most 1 *	46.84020	42.91525	0.0193
At most 2	19.41920	25.87211	0.2567
At most 3	6.944952	12.51798	0.3503
اختبار الامكانية العظمى Maximum Eigenvalue Test			
عدد متجهات(*معادلات) التكامل المشترك مفترض	القيمة المحسوبة Max-Eigen	القمية الحرجة عند مستوى 0%	مستوى دلالة الاختبار Prob
None *	40.78967	32.11832	0.0034
At most 1 *	27.42100	25.82321	0.0306
At most 2	12.47425	19.38704	0.3723
At most 3	6.944952	12.51798	0.3503

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10).

اذ يتضح من الجدول(4) بان كلا الاختبارين الاثر(Trace)و الامكانية العظمى(Max-Eigen) لهما معادلتين للتكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج وعند مستوى معنوي(5%) وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقات تكاملية معنوية اقتصاديا واحصائيا وقياسيا في الاجل الطويل بين تلك المتغيرات التي تضمنتها النموذج.فاذن يمكن الاعتماد على نتائج الاختبار ين السابقين في اختبار

معادلة التكامل المشترك الذي يمثل المتغير التابع(Un) فيها متغيراً محدداً في النموذج،بينما كل من المتغيرات الاقتصادية(GDP ,INF ,POP) هم متغيرات مستقلة مؤثرة والمحددة ايضا.

4-العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة Granger Causality Tests//ان موضوع السببية يعتمد على وجود علاقة سببية بين متغيرات موضوعة الدراسة،وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن من خلالها تحديد تلك العلاقة السببية،الا اننا هنا نعتمد على اختبار Granger Causality والذي يعتبر من الاختبارات الاكثر شيوعا واستخداماً في مجال التحليل الاقتصادي في ايجاد وتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج،والجدول (5)يبين نتائج هذا الاختبار بين متغيرات موضوعة الدراسة الحالية.

الجدول(5):نتائج اختبار Granger Causality بين متغيرات النموذج

المتغيرات	القيمة الاحتمالية الحرجةProb	الاختبار F	العلاقة
علاقة معدل البطالة مع الناتج المحلي الاجمالي(Lag 2)	0.0185	5.09401	توجد علاقة
علاقة الناتج المحلي الاجمالي مع معدل البطالة(Lag 2)	0.4655	0.80009	لاتوجد علاقة
علاقة معدل البطالة مع معدل التضخم(Lag 2)	0.0032	8.18792	توجد علاقة
علاقة معدل التضخم مع معدل البطالة(Lag 2)	0.3656	1.06823	لاتوجد علاقة
علاقة معدل البطالة مع عدد السكان(Lag 2)	0.0497	3.59941	توجد علاقة
علاقة عدد السكان مع معدل البطالة(Lag 2)	0.9123	0.09228	لاتوجد علاقة
قيم(F)الجدولية: (F, 0.10,3,23=2.35)			

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10).

يوضح الجدول(5) نتائج اختبار العلاقة السببية للنموذج المقدر وذلك من خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة(F)المحسوبة وعند مستوى معنوي(10%)،اذا يتضح منه معنوية احصائية(F)للناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت(5.09) وهي اكبر من القيمة الجدولية والبالغة(2.23) وعند مستوى(10%) وهذا يدل على عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من معدل البطالة الى الناتج المحلي الاجمالي ،اي ان اتجاه السببية من معدل البطالة الى الناتج المحلي الاجمالي،بينما يتم قبول فرضية العدم التي تعني ان الناتج المحلي الاجمالي لا يتسبب في معدل البطالة كون قيمة (F) والبالغة(0.80)هي اقل من القيمة الجدولية(2.23) ،وعليه لاتوجد سببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي الى البطالة.اما بالنسبة لمعدل التضخم يتضح منه معنوية احصائية(F) حيث بلغت(8.19) وهي اكبر من القيمة الجدولية والبالغة(2.23) مما يعني عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من معدل البطالة الى معدل التضخم اي ان اتجاه السببية من معدل البطالة الى معدل التضخم،بينما يتم قبول فرضية العدم التي تعني ان معدل التضخم لا يتسبب في معدل البطالة كون قيمة (F) والبالغة(1.07)هي اقل من القيمة الجدولية(2.23)مما يعني عدم وجود سببية تتجه من معدل التضخم الى البطالة.يتبين من الجدول معنوية احصائية (F) لعدد السكان اذ بلغت (3.59) وهي اكبر ومن قيمة(F)الجدولية مما يعني قبول الفرضية التي يؤكد على وجود علاقة سببية تتجه من معدل البطالة الى

عدد السكان،ولكن لاتوجد علاقة سببية تتجه من عدد السكان الى معدل البطالة وذلك لان قيمة(F)المحسوبة بلغت(0.09)وكانت اقل من القيمة الجدولية والبالغة (2.23)فاذن لاتوجد سببية تتجه من عدد السكان الى البطالة.اذاً بشكل عام توجد علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرات التي تضمنته النموذج المقدر ،وهذه النتائج تتفق مع فرضية البحث،حيث ان كل من الناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم على حدى لهما اثراً ايجابياً في معدل البطالة ،بينما عدد السكان له اثر سلبي في معدل البطالة،وهذه النتائج يتفق مع الواقع الاقتصادي في العراق.

-5تقدير نموذج متجة تصحيح الخطأ(Vector Error Correction Estimates -VECM)//الان يتم اجراء اختبار التكامل المشترك والذي يعني بان المتغيرات يتحركون معا تحركا مشتركا وان ابتعدوا مؤقتا اي ياخذون مسارا عشوائيا الا انهم لايبتعدون كثيرا عن توازنهم في الاجل الطويل وذلك نتيجة للآليه معينة ناتج عن تطبيق نموذج متجة تصحيح الخطأ(VECM) والذي يحدد العلاقة السببية للمتغيرات في الامدين الطويل والقصير فضلا عن سرعة الوصول الى التوازن في الامد الطويل والذي ينتج عن اي اختلال يحدث في الامد القصير[عطية:.2005:687-688] . اذ ان السببية وفقا لهذا الاختبار في الامد الطويل يتم تحديده من خلال معنوية احصائية(t-Statistic) الخاصة بمعامل حد تصحيح الخطأ(ECT) اي بمعنى ان القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob) لها اقل من القيمة المحددة ،فعندما يكون معامل حد تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا فان هذا يبين الميكانيكية الذي يتم من خلاله تصحيح اي اختلال في التوازن للمتغيرات في الامدي القصير(ففي الامد القصير يتم إدراج فروق السلاسل الزمنية التي تعبر عن التغير بين القيم من سنة لاخرة)،يتم تحديد السببية في الامد القصير على اساس معنوية احصائية(F-Statistic)فاذا كانت (F)المحسوبة اكبر من الجدولية فاننا سوف نرفض فرضية العدم التي تؤكد على عدم وجود علاقة سببية في الامد القصير والعكس صحيح عند رفض تلك الفرضية[خزان:.2014:87]. يعتمد نموذج(VECM) على تقدير المعادلتيين التاليتين [عطية:.-688 687:2005] و[Mishra: 2012 :130-131]:

$$\Delta Un_t = \alpha_0 + \sum_{j-1}^{n} a_j \, \Delta \mathrm{Un}_{t-j} + \sum_{i=0}^{m} a_i \, \Delta X_{t-i} + \varphi_1 ECT_{t-1}^{1} + e_t^1 \quad \ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

$$\Delta X_t = B_0 + \sum_{i=0}^{m} B_i \, \Delta X_{t-i} + \sum_{j-1}^{n} a_j \, \Delta \mathrm{Un}_{t-j} + \varphi_2 ECT_{t-1}^{2} + e_t^2 \quad \ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

حيث ان: ΔUtتمثل فروق المبطاة للمتغير التابع (معدل البطالة)، Δ Xtتمثل فروق المبطاة للمتغيرات المستقلة ،

ECT_t^1 و ECT_{t-1}^1، يمثلان حد تصحيح الخطأ وتدل قيم كلا من ϕ_1 و ϕ_2 على سرعة التعديل نحو التوازن، وتدل المتغيرات المتباطئة لفترة او في فروقها الاولى على العلاقة قصيرة الامد،بينما يدل حد تصحيح الخطاء المبطاء على معنوية العلاقة في الامد الطويل ويجب ان يكون معاملة سالبا ومعنويا وتدل معاملات المتغيرات في فروقها الاولى فقط على العلاقة طويلة الاجل. e_t^1 و e_t^2 يمثلان حد الخطأ(المتغير العشوائي).

بعد تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM) وكما هو مبين في المعادلتين (7)و(8)وباستخدام برنامج (Eviews 10) فان الجزء الاول من نتائج نموذج (VECM) يمثل اساس معادلة التكامل المشترك (معادلة تحصيح الخطأ) والذي يؤكد على وجود علاقة توازنية طويل الامد بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة التي تضمنتها الدراسة والذي يمكن صياغتها وفقا للمعادلة التالية:

D(Un)=C(1)*(Un (-1)-0.055*GDP(-1)-0.276*INF(-1)+2.289*POP(-1)-0.985ECt-1-18.815

SEالخطأ المعياري: (0.116) (0.317) (0.018) (0.010)

t-statisticالمحسوبة : (-8.474) (7.210) (-15.057) (-5.490)

t-statisticالجدولية : (t, 0.01 , 22=3.747)

حيث ان:

يتبين من نتائج التقدير اعلاه وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وكلاً من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في الامد الطويل

وهي نتائج منطقية ومتفقة مع النظرية الاقتصادية والتوقعات المسبقة لفرضية البحث وانهما معنويتين عند مستوى دلالة(1%) وان القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob) لهما اقل من القيمة المحددة-المحسوبة (1%)،مما يعني ان الزيادة في (GDP)بوحدة واحدة فانه يؤدي الى انخفاض في معدل البطالة بنسبة(0.055-%)بافتراض ثبات العوامل الاخرى،وكذلك الحال نفسه بالنسبة لمعدل التضخم اي ان زيادتها بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بنسبة(0.276-%)بافتراض ثبات العوامل الاخرى.

اما العلاقة بين عدد السكان(POP) ومعدل البطالة كانت طردية(موجبة) ومعنوية عند مستوى دلالة(1%)،حيث ان القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob) لها اقل من القيمة المحددة-المحسوبة (1%)في الامد الطويل وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات المسبقة لفرضية الدراسة،اي بمعنى زيادة السكان بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة البطالة بنسبة(2.289%) بافتراض ثبات العوامل الاخرى،وذلك لان الزيادة السكانية سيؤدى في الامد الطويل الى زيادة عرض العمل واذ لم يقابل تلك زيادة فرص تشغيليه للامتصاصها في العراق بالمستقبل فانه سوف يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة لديها.

فاذن بشكل عام كان للمتغيرات المستقلة اثرا معنويا في معدل البطالة في الامد الطويل ولكن بنسبة متفاوتة،فعدد السكان كان لها اثراً معنوياً اكبر في معدل البطالة مقارنة ببقية المتغيرات المستقلة الاخرى التي تضمنتها الدراسة الحالية اذا بلغت نسبة(2.289)،ومن ثم يليه اثر كلاً من معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغتا نسبة(0.276-)و(0.055-)على التوالي،وهذه النتائج يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي .

على ضؤ نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)فان حد تصحيح الخطأ (ETCt-1) معنوية عند مستوى دلالة(1%)وكذلك قيمته السالبة مما يؤكد على وجود علاقة سببية توازنية تتجه من المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الاجمالي ،معدل التضخم وعدد السكان(GDP,INF ,POP) الى المتغير التابع معدل البطالة (Un) ،حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ(0.985-%) وهذا يعني ان سرعة التعديل في الامد القصير هي(98.5%) خلال مدة زمنية مقدارها سنة واحدة والتي تؤدي الى تحقيق التوازن في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الامد الطويل،فاذن المتغير التابع(Un) يحتاج لمرور ما يقارب(1.02) اي سنة واحدة (1÷ 0.985 = 1.02) لاستيعاب كامل الصدمة او التغيرات التي تطرأ على المتغيرات(GDP,INF ,POP) هذه المدة الزمنية شيئ منطقي نسبيا وذلك لان السياسات الاقتصادية يحتاج الى فترة زمنية معينة لبيان اثارها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وبالاخص في الاقتصاد العراق.

جدول(6):نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) في الامد القصير

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	قيمة (t)المحسوبة	القيمة الاحتمالية الحرجة Prob
C	0.٠٩٩	٠.١٨٣	0.0٣٩	0.592
D(GDP(-1))	-0.062	0.009	-6.327	0.000
D(GDP(-٢))	-0.019	0.007	-2.683	0.010
D(INF(-1))	-0.072	0.023	-3.082	0.004
D(INF(-٢))	-0.040	0.020	-1.979	0.154
D(POP(-1))	0.500	0.187	2.679	0.010
D(POP(-٢))	0.136	0113	1.205	0.235
قيم (t)الجدولية: (t, 0.10 , 22=2.132) و (t, 0.05 , 22=2.776) و(t,0.01,22=3.747)				

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10)

اما العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الامد القصير كانت وكما مبين في الجدول(6)بان الناتج المحلي الاجمالي(GDP) بفترة بطاء واحدة وكذلك بفترتي ابطاء لة تاثير معنوي ايجابي(عكسي) في معدل البطالة (Un)وعند مستوى دلال(1%)و(10%)،حيث ان القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob) لها اقل من القيمة المحددة-المحسوبة(1%)و(10%)اذا بلغتا قيم معاملاتهما(0.062%-)و(0.019%-) على التولي ،بينما يؤثر معدل التضخم (INF)ايضا بفترة ابطاء واحد تاثيراً معنوياً في(Un)وعند مستوى دلالة(5%) وايجابياً (طردي)، حيث ان القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob) لها اقل من القيمة المحددة-المحسوبة (5%) والتي بلغت قيمة معاملاتها(0.072%-)،اما بالنسبة لعدد السكان (POP) بفترة ابطاء واحد فتاثيره سلبي ومعنوي وعند مستوى دلالة(10%) في(Un) والتي بلغت قيمة معاملاتها (0.500 %)،والشيئ الملاحظ في الجدول بان كلا من (INF) و(POP) وكانتا غير معنويتين بفترتي ابطاء اي بمعني ليس لهما اثر في معدل البطالة.

-6الاختبارات التشخيصة لمصداقية النموذج المقدر// يتم من خلاله تقييم النموذج المقدر،لكي تكون قيم المعاملات المقدرة في النموذج بالامدين الطويل والقصير اكثر دقة،بحيث يكون بمقدورالجهات المعنية اي صانعي القرار الاعتماد عليها،فضلا عن امكانية استخدام النموذج المقدر لاغراض التنبؤ،ولذا تم الاعتماد على عددة اختبارات تشخيصية منها:

-الاختبارات لمصداقية وملائمة النموذج:هناك العديد من الاختبارات والمؤشرات الا ان هنا تم الاعتماد على اهمها،وكما هو مبين في الجدول(7).

جدول(7):نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

المؤشرات	القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob)	القرار النهائي
R-squared	٠,٩٥٠	معنوية عالية
Adjusted R^2	0.909	معنوية عالية
F-statistic	٢٣,٣٩٥	معنوية عالية
S.E. of regression	٠,٨٠٨	معنوية
قيم(F)الجدولية: (**F**, 0.01,3,22=4.82)		

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10).

تشير نتائج الجدول(7)للاختبار الاحصائي(R2) للنموذج (VECM) المقدر الى جودة النسبية للنموذج وذلك من خلال معامل التحديد والبالغة(R2=0.909) فانها مرتفعة والتي توضح ان النموذج يفسر نسبة(90.9%)من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة هو نتيجة لاثر المتغيرات المستقلة عليه.بينما الاختبار فيشر(F) والذي يحدد العلاقة السببية للمتغيرات المستقلة والتابع فانها كانت معنوية عند مستوى دلالة(1%) اذ بلغت(23.395) وهي اكبر من قيمته الجدولية البالغة (4.84) مما يعني رفض فرضية العدم التي تؤكد على عدم وجود علاقة سببية في الامد القصير وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجودة علاقة سببية في الامد القصير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبانها ليست زائفة.اما بالنسبة لقيمة الخطأ المعياري(Stander Error) كانت يساوي(0.808)وهذا يشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

-اختبارات لتقيم مدى صلاحية النموذج:من الضروري فحص صلاحية النموذج المقدر بهدف امكانية تطبيقها عملياً سواءً آلان او في المستقبل من قبل الجهات المعنية،يتضح من الجدول(8)بان النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية من خلال قيم ودلالات الاحصائية لعدد من هذه الاختبارات.

جدول(8):نتائج اختبار لصلاحية النموذج

المشاكل القياسية	الاختبارات	القيمة الاحتمالية الحرجة(Prob)	المستوى المقبول	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Durbin-Watson Breusch-Godfrey Test	1.857 0.2546	قريبة من ٢ اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد الخطي	Variance Inflation Factors	١,١٣٦٦	بين (٠-١)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	٠,٤١٣٣	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.1879	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Histogram Normality Test	0.6521	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
الاستقرارية	AR Root Graph Test	بين(١)و(-١)	بين(١)و(-١)	لاتوجد مشكلة

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews 10).

يتضح من الجدول(8) بان ليس هناك ما يؤكد على وجود اي من المشاكل القياسية ،اي بمعني اخر ان النماذج المقدرة قد اجتازت جميع الاختبارات الاحصائية مثل الارتباط الذاتي،المتعدد الخطي،عدم تجانس التباين ،التشخيص والبيانات مستقرة ،وهذا يدل على حسن النماذج.

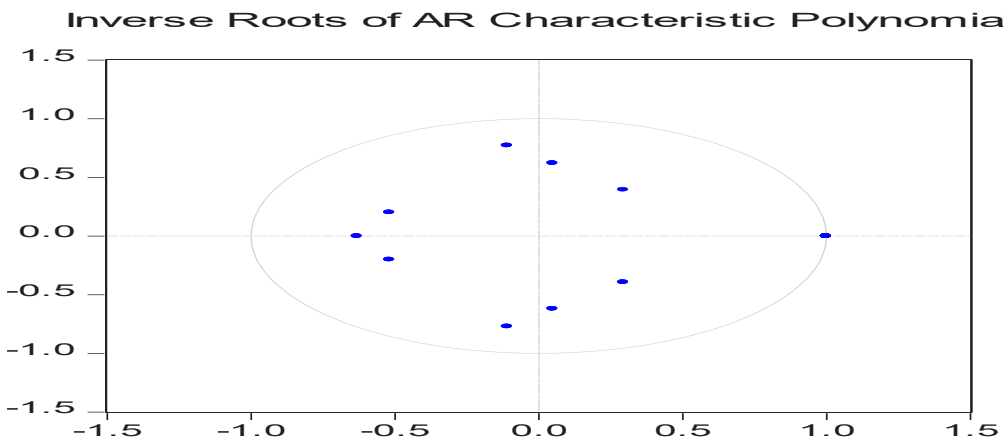

الشكل(1): AR Root Graph

من الشكل(1) وعن طريق اختبار AR Root Graph الذي قمنا باستخدام برنامج(Eviews 10) لاجرائها يتضح بان نموذج (VECM) المقدر تتميز بالاستقرار وذلك لان مقلوب الجذور الاحادية للاغلب الحدود تقع داخل الدائرة الاحادية(النقاط) ،اي بمعنى اخر ان الجذور المشتقة لم تتجاوز واحد صحيح.

واخيراً يعتبر نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)من النماذج الحديثة الذي يستخدم كنماذج تصحيح الخطأ من جهة،وانها ايضا في نفس الوقت لاتهمل فرضية استقرار السلاسل الزمنية والذي يتعبر من النقاط الاساسية والمهمة في الدراسة القياسية من جهة اخرى.الا ان نموذج(VECM) تبقى رهينة مصداقية المعطيات لكونها تعتمد على مجموعة من المتغيرات والتي تستخدم في تفسير وتحليل ظاهرة ما خلال فترة زمنية ماضية و التي تكون محل الدراسة،فيمكن القول بان تخفيض معدل البطالة في الدراسة الحالية من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها ليس بالشيئ البسيط وذلك نظرا لتشابك العلاقة فيمابين تلك المتغيرات التي تؤثر في معدل البطالة،الا ان النتائج االتي تم التوصل اليه يمكن اعتبارها صحيحة على العموم وذلك بالنظر الى الاختبارات الاحصائية.

الاستنتاجات

-1ان جميع المتغيرات التي تضمنتها النموذج كانت ذات علاقة تكاملية مشتركة،فضلا عن العلاقة السببية فيما بينهم والتي كانت عند مستوى معنوي(1% و5% و10%)،وقد كان تاثير تلك العلاقة فيما بين المتغيرات تختلف من متغير لاخر ،وعليه تم رفض فرضية العدم الذي يؤكد على عدم وجود علاقة تكاملية سببية معنوية اقتصاديا وقياسيا فيما بين المتغيرات الذي تضمنه النموذج.

-2تبين من نتائج النموذج المقدر بان كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم كان لهما تاثيراً معنوياً ايجابياً وعند مستوى دلالة(1% و5% و10%) في الامدين القصير والطويل في معدل البطالة وذلك بتخفيضها،بينما متغير عدد السكان ايضا كان له تاثير معنوي سلبي وعند مستوى دلالة(1% و10%)في الامدين لكونها قد يساهم في زيادة معدلات البطالة في الامد الطويل، اذا لم يقابل زيادة السكان زيادة فرص تشغيليه لهم.

-3اظهرت نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)بان قيمة حد تصحيح الخطأ(ETCt-1) كان معنويا عند مستوى دلالة(1%)وسالبا اذ بلغت(0.985-)مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين متغيرات الدراسة الحالية،اي بمعنى اخر ان سرعة التعديل في الامد القصير هي(98.5%) خلال مدة زمنية مقدارها سنة واحدة لكي يتحقق التوازن بين متغيرات الدراسة في الامد الطويل هذه من جهة،وبنفس الوقت يعني ان المتغير التابع وهو معدل البطالة يحتاج لمروي ما يقارب(1.02) سنة واحدة لاستيعاب الصدمات(التغيرات)التي تطرأ على المتغيرات المستقلة كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وعدد السكان وهذا شيئ منطقي مع الواقع الاقتصادي وذلك لان كل تغير تطرأ في اي من المتغيرات الاقتصادية يحتاج الى مرور فترة زمنية عليها لبيان اثرها.

-4رغم امتلاك العراق امكانيات طبيعة ومالية هائله اتضح من خلال تحليل بيانات اتجاه تطور البطالة في البلد خلال مدة الدراسة انها لازالت تعاني من معدلات بطالة مرتفعة ويرجع السبب في ذلك الى سوء ادارة تلك الامكانيات وعدم التخطيط لها بصورة صحيحة من قبل الاطراف التي وصلت الى مقاليد الحكم لحد الان .

-5يتوقف الاقتصاد العراقي في ناتجه المحلي على الايرادات النفطية بالدرجة الاولى ونسبة مساهمة بيقية القطاعات الاقتصادية الاخرى منخفضة نتيجة لتخلفهم،وان معظم هذه الايرادات يتم توجيهه نحو الانفاق الاستهلاكي والامني والدفاعي ونسبة ضئيلة منه توجه نحو الاستثمارات التي تساعد في تقليص معدلات البطالة.

-6نتيجة للحروب المتتالية التي خاضها العراق كحرب خليج الاول والثاني وسقوط بغداد عام 2003 وتسريح العديد من منتسبي بعض من المؤسسات العامة وحرب تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) فكلها اثرت بشكل سلبي على البنية الاقتصادية وتدميرها وكذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادي ،هذا فضلا عن توقف العديد من المشاريع الاقتصادية ذات كثافة راس المال بشري عالي مما تسبب ابقاء معدلات البطالة مرتفعة خلال مدة البحث.

-7سيطرة القطاع العام على كافة الانشطة الاقتصادية في البلد مقابل ضعف دور القطاع الخاص فيها مما تسبب ذلك في زيادة الفجوة فيما بينهما هذه من جهة،واضعاف دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل من جهة اخرى.

-8ليست هناك تنسيق مابين مخرجات التعليم التي تقوم الجامعات والمعاهد العراقية بانتاجها سنويا وسوق العمل من جهة،وان الاقتصاد العراقي تعاني من ظاهر الركود العام من جهة اخرى.

-9لقد توصلت الدراسة الحالية الى استنتاجات متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة من حيث اثر بعض المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

المقترحات

-1على الحكومة القيام باصلاحات اقتصادية وساسية جذرية في داخل وخارج مؤسساتها العامة لاجل الحد من الفساد الاداري والمالي والبطالة المقنعة المتفشية بدرجة كبيرة في داخل مؤسسات القطاع العام.

-2على الجهات الحكومية المعنية تشديد الرقابة على كيفية التصرف بالموارد المادية والطبيعة لصالح العام وليس الخاص ،وكذلك على الحكومة تبني السياسات الاقتصادية الهادفة الى اصلاح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وبالاخص من خلال سياساتها المالية والنقدية الذين يساعدان في كبح جماح معدلات البطالة والتضخم، وبنفس الوقت على الحكومة اتباع سياسة سكانية تهدف الى الحد من ظاهرة الانفجار السكاني.

-3 توفير الامن والاستقرار السياسي لاجل الحد من ظاهرة الهجرة بين السكان ،فضلا عن الاهتمام اكثر بالبنية التحتية والقيام بتشيد المشاريع الانتاجية والخدمية وتطوير القائم منها في البلد وخاصة التي تكون لها ميزة اقتصادية كبيرة في زيادة نسبة مساهمته في نمو وتكوين الناتج المحلي الاجمالي،فضلا عن قدرته في توفير فرص عمل للاغلب الشباب.

-4العمل على تقوية العلاقة مابين القطاع العام والخاص عن طريق ابرام عقود شراكة فيما بينهم بالاضافة الى تشجيع الافراد في العمل في تلك القطاع مما يساهم ذلك في تخفيف الاعباء المالية على كاهل الحكومة واتاحة فرص اكبر لخوض القطاع الخاص في الانخراط في المجالات الاقتصادية المتنوعة،هذا فضلا عن امكانية زيادة جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد.

-5العمل على استغلال الايرادات النفطية بشكل صحيح وذلك عن طريق تبني السياسات الاقتصادية والخطط التنموية الرامية الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في آن واحد.

-6العمل على تأسيس المؤسسات التي يمكن ان تكون بانكً لجمع المعلومات من جهة وتنسيق العلاقة فيما بينها وبين كل من وزارات التخطيط والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي لكي يكون حلقة وصل ما بين معروض العمل والطلب عليه في سوق العمل هذا من جهة،وكذلك على الجهات المعنية توفير الكوادر البشرية والموارد المالية اللازمة لاجراء مسوحات شاملة في العراق لاجل لتقدير معدلات البطالة والحد منها.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب

-1ابو السعود،محمد فوزي،(٢٠٠٤)،مقدمة في الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية،الاسكندرية – مصر.

٢-احمد،عبدالرحمن يسرى،(٢٠٠٤)،النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية،الطبعة الثانية،الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر.

٤-الرشيد ومحمود، طارق محمد ، سامية حسن ، (٢٠١٠) ،سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Views.E، نماذج المعادلات الآنية،مطبعة جى تاون،الخرطوم-سودان.

٥-*القريشي،مدحت(٢٠٠٧)،اقتصاديات العمل،الطبعة الاولي،دار وائل للنشر ،عمان-الاردن.

٦-**القريشي،مدحت(٢٠٠٧)،التنمية الاقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات،،دار وائل للنشر ،عمان-الاردن.

٧-الوزني والرفاعي،خالد،احمد،(٢٠٠٦)،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق،دار وائل للنشر،عمان-الاردن.

٨-زكي،رمزي،(١٩٩٨)،الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة،مجلة عالم المعرفة،العدد ٢٢٦ ،الكويت.

٩-خلف،فليح حسن،(٢٠٠٧)،الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى،جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان-الاردن.

١٠-صافي،د.سمير خالد،(٢٠١٥)،مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews - الجزء الاول،الناشر مكتبة آفاق،غزة فلسطين.

١١- عبد الرحمن ، عريقات، إسماعيل، حربي(١٩٩٩)، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان-الاردن.

١٢-عرب،عاصم،(١٩٩٤)،اقتصاديات العمل نظرية عامة،جامعة ملك سعود،الرياض-المملكة العربية السعودية.

١٣-عطية،عبدالقادر(٢٠٠٥)،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق،الدار الجامعية، الاسكندرية -مصر.

١٤-معروف،هوشيار،(٢٠٠٥)،تحليل الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان-الاردن.

١٥-نجا،علي عبدالوهاب،(٢٠٠٥)،مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي،الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر.

ثانياً: الدراسات والبحوث العلمية

١- البديري،نعيم حسين كزار(٢٠١٥)، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية ،مجلة بابل العلوم الانسانية،مجلد ٢٣،العدد ٢،ص٧٤٠-٧٥٤.

٢-العربي،نواره عاشور،(٢٠١٧)،العوامل المؤثرة على بطالة الخرجيين دراسة تطبيقية على جامعة سبها،مجلة العوم البحثية والتطبيقية،المجلد ١٦،العدد٢،ص١٦-٢٣.

٣-جبيل وعلوش،جبار عبد ،قيس مجيد(٢٠١٤)، التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراق عدا أقليم كردستان،مجلة كلية التربية الاساسية ،جامعة بابل،العدد ١٥،ص٤٠٨-٤٢٦.

٤-شهيناز والبشير،طالب لاسومية،دلبيق محمد،(٢٠١٦)،اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد ٦ .

٥-صالح ونايف ،د.حميد علي ،د.عبدالقادر ،(٢٠٢٠)، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ ،مجلة داراسات محاسبية ومالية(JAFS) ،المجلد ١٥ ،العدد ٥٠ ،ص٥٣-٦١.

٦-عبد الخضر واخرون،دكتور حنان،ايمان عبد الكاظم وفرحان محمد حسن،(٢٠١٠)،البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة،مجلة الغر للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد٥،العدد ١٦،ص٥٥-٩٧.

٧-محمود وعبداللطيف ،د.صباح فيحان ،قتيبة ماهر محمود ،(٢٠١٧)، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد ٢ ،العدد ٣٨ ،ص٢٦٩-٢٨٩.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية:

١-خزان،عبد الحفيظ،(٢٠١٤)،تفعيل دور اسواق الاوراق المالية واثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للاوراق المالية، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر،بسكرة – الجزائر.

رابعاً: التقارير والاحصائيات والنشرات الرسمية:

١- التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات من ٢٠٠١ – ٢٠١٩.

٢-جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء ،النشرات الاحصائية لسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٢.

٣- جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء ،النشرات الاحصائية لسنوات ١٩٩٦-٢٠١٧.

٤-جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لسنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٩.

٥-جمهورية العراق وزارة التخطيط وجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ،التقديرات السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل

القومي للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٢.

خامساً : شبكة المعلومات العالمية:

1-http://cosit.gov.iq/AAS2016/population/population (4).htm]

2-https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

3-http://cosit.gov.iq/AAS13/population/pop(2).htm

المصادر الأجنبية:

1-Dickey, D. and Fuller , W , (1981), Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root , Econometrica , 1057-1072 .

2- Mishra, P. K. (2012). The Nexus between Resource Mobilization by Mutual Funds and Economic Growth in India. Global Business Review, 13(1), PP. 123-136.

الملحق(1): نتائج تقدير دالة البطالة بطريقة OLS والاختبارت التشخيصية

الدالة المقدرة وفقا المعادلة(١) لمعدل البطالة واثر المتغيرات الاقتصادية فيه خلال المدة ١٩٩٦-٢٠١٩ في العراق

Dependent Variable: U3
Method: Least Squares
Date: 09/12/20 Time: 10:11
Sample: 1996 2019
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.113354	6.396543	0.174056	0.8636
GDP	-0.114344	0.110387	-1.035848	0.3126
INF	0.011020	0.042971	0.256441	0.8002
POP	-0.222913	2.077138	-0.107317	0.9156

R-squared	0.071901	Mean dependent var	-0.493407
Adjusted R-squared	-0.067314	S.D. dependent var	16.41913
S.E. of regression	16.96275	Akaike info criterion	8.650928
Sum squared resid	5754.695	Schwarz criterion	8.847270
Log likelihood	-99.81113	Hannan-Quinn criter.	8.703017
F-statistic	0.516474	Durbin-Watson stat	1.946882
Prob(F-statistic)	0.675673		

Jarque-Bera Test

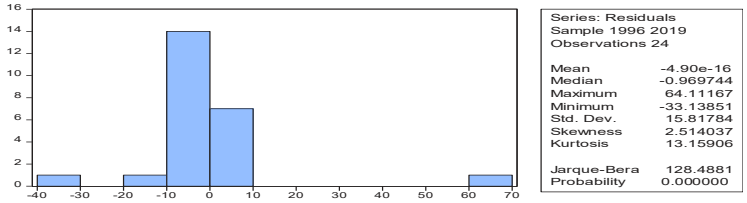

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.350710	Prob. F(2,18)	0.2655
Obs*R-squared	9.928990	Prob. Chi-Square(2)	0.1932

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.172370	Prob. F(3,20)	0.5114
Obs*R-squared	5.898479	Prob. Chi-Square(3)	0.4655
Scaled explained SS	12.00982	Prob. Chi-Square(3)	0.0129

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على البيانات المتاحة للدراسة في الجدول(1) ونتائج برنامج(Eviews 10).